www.facebook.com/kmm2013
kmm.rojava.2013@gmail.com
www.kmmrojava.com
+963997496287

Rêxistina Mafê Mirovan li Sûriyê
منظمة حقوق الإنسان في سوريا
Human Rights Organization in Syria

واقع المرأة السورية بين المعاناة الانسانية والانتهاكات الحقوقية

يقدم هذا التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان في سوريا بتاريخ : **25 تشرين الثاني / نوفمبر 2025** صورة موثقة عن واقع المرأة السورية خلال الأزمة، مع تركيز خاص على مناطق شمال وشرق سوريا بما فيها المناطق المحتلة الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية. يغطي التقرير الفترة من : **1 كانون الثاني / يناير حتى 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2025**، وهي مرحلة شهدت تصعيداً خطيراً في الهجمات على إقليم الفرات وما نتج عنها من ضحايا مدنيين بينهم نساء وأطفال. يعتمد التقرير على منهجية توثيق قائمة على الأدلة المتاحة، شملت مقابلات مباشرة مع الضحايا وذويهم، زيارات ميدانية، جمع وثائق وصور ومقاطع فيديو، إضافة إلى الاستناد إلى منظمات حقوقية محلية وإقليمية ودولية. وتشير الإحصائيات الواردة إلى الحد الأدنى الموثق للانتهاكات، نظراً لصعوبة الوصول إلى المناطق المحتلة والتستر على العديد من الجرائم، وهو ما يعكس التزام التقرير بالمعايير الدولية في جمع وتحليل المعلومات.

الجهة المعدة للتقرير : منظمة حقوق الانسان في سوريا

وهي منظمة مدنية مستقلة غير ربحية، نشأت منذ عام 2013 استجابة لتصاعد الانتهاكات في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني .

تعمل وفق مبدأ الاستقلالية والحياد في حفظ سردية الاحداث عبر توثيق الانتهاكات الجسيمة الحاصلة منذ اندلاع النزاع في سوريا وفقاً للمعايير الدولية في جمع وتحليل المعلومات ، كما تعمل على المناصرة الدولية لدعم العدالة الانتقالية والمطالبة بمحاسبة الجناة ، إلى جانب التوعية المجتمعية والقانونية عبر نشر تقارير دورية وتنظيم ندوات و ورش عمل وغيرها من النشاطات .

تولي المنظمة اهتماماً خاصاً لحقوق الطفل والمرأة باعتبارهما الفئتين الأكثر عرضة للانتهاكات في سياق النزاع حيث تعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات الحاصلة بحقهم بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز القانوني والاجتماعي وتحرص على تقديم توصيات عملية للهيئات الدولية والمحلية وتنظيم حملات توعية و ورش عمل تهدف إلى تعزيز حماية النساء والأطفال وتعمل على ضمان وصولهم إلى العدالة والخدمات الأساسية كما تولي اهتمام خاص بالمتواجدين منهم ضمن المخيمات ومراكز الاحتجاز وإعادة التأهيل .

المنظمة تضم مجموعة من النشطاء الحقوقيين العاملين بشكل طوعي بصفاتهم الفردية، وتتمتع بطابع تعددي مستقل لا يتبع لأي جهة حكومية أو حزبية. تعمل وفق النظام الداخلي وقرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة، بما يتوافق مع العقد الاجتماعي وقوانين منظمات المجتمع المدني في شمال شرق سوريا.

الهدف من التقرير :

التقرير يهدف إلى ابراز واقع المرأة السورية والعنف الممارس بحقها مع ذكر أنماط هذا العنف وتحليل الواقع الذي دفع إليه وذلك عبر توثيق الانتهاكات الحاصلة في مناطق شمال وشرق سوريا بما فيها المناطق المحتلة وتقديم توصيات عملية لحماية النساء السوريات من العنف وذلك بهدف تعزيز حماية النساء والفتيات والمطالبة بضمان التزام الدول المؤثرة في المنطقة بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي ، كما يوضح العنف الرقمي وآثاره السلبية الذي يشكل تهديداً متسارعاً له آثار عميقة على المجتمع السوري .

- منهجية التقرير ومصادر المعلومات والفترة الزمنية التي يغطيها :

يرصد هذا التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان في سوريا بتاريخ 2025/11/25 واقع المرأة السورية خلال الأزمة، مع تركيز خاص على مناطق شمال وشرق سوريا بما فيها المناطق المحتلة الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية (عفرين، سري كانيه، كري سبي، منبج، تل رفعت، والشهباء). يغطي التقرير الفترة الممتدة من 2025/1/1 ولغاية 2025/11/1، وهي مرحلة شهدت تصعيداً خطيراً في الهجمات على إقليم الفرات وما نتج عنها من سقوط ضحايا مدنيين بينهم نساء وأطفال. وقد اعتمد التقرير على منهجية توثيق دقيقة شملت عشرات المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، زيارات ميدانية لمواقع الأحداث، جمع وثائق وتقارير وصور ومقاطع فيديو، إضافة إلى الاستناد إلى مصادر من منظمات حقوقية محلية مثل منظمة حقوق الإنسان في الفرات و منظمة حقوق الإنسان في عفرين- سوريا، فضلاً عن مؤسسات إدارية ومدنية وعسكرية ووسائل إعلام رسمية ونشطاء حقوقيين. تمثل الإحصائيات الواردة الحد الأدنى الموثق للانتهاكات، نظراً لصعوبة الوصول إلى المناطق المحتلة والتستر على

العديد من الجرائم خشية الوصم المجتمعي أو غياب الدعم الأسري، وهو ما يعزز اعتماد التقرير على منهجية الأدلة المتاحة وفق المعايير الدولية في جمع وتحليل المعلومات، وبشهادة مؤسسات ومنظمات مدنية محلية وإقليمية ودولية.

الفهرس :

الترتيب	عنوان الفقرة	رقم الصفحة
أولاً	مقدمة	4
ثانياً	واقع المرأة السورية بعد المرحلة الانتقالية بين الإقصاء والانتهاك	5
ثالثاً	واقع المرأة في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا	6
رابعاً	احصائية	9
خامساً	الإطار والتوصيف القانوني	10
سادساً	العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي	11
سابعاً	التوصيات	12
ثامناً	الخاتمة	13

أولاً :

مقدمة :

يُعد العنف ضد النساء والفتيات من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا على المستوى العالمي، وقد شهدت هذه الظاهرة تفاقمًا ملحوظًا في سياقات متعددة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والفضاء الرقمي. ويستند هذا التقرير إلى بيانات وشهادات موثوقة، ويحلل أنماط الانتهاكات في ضوء التزامات الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويهدف التقرير إلى توثيق هذه الانتهاكات، إبراز أثرها على النساء والفتيات، وتقديم توصيات عملية لضمان المساءلة وتعزيز الحماية.

و كما يشير التقرير إلى أن الفضاء الرقمي قد تحول في السنوات الأخيرة إلى ساحة رئيسية لممارسة خطاب الكراهية والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، حيث يتم استغلال سهولة الوصول والتخفي لنشر أنماط من العنف ضد النساء والفتيات يصعب رصدها ومساءلة مرتكبيها. وفي السياق السوري، يضاعف هذا الاستخدام الخطير من هشاشة المجتمع، إذ يسهم في تفكيك الروابط الاجتماعية وتقويض جهود الحماية والعدالة، في انتهاك مباشر لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

ثانياً :

واقع المرأة السورية بعد المرحلة الانتقالية بين الإقصاء والانتهاك :

شهدت سوريا خلال عام 2025، وبعد التغيير السياسي وسقوط النظام وما تبعه من تبدل موازين القوى المسيطرة على الأرض، تصاعداً ملحوظاً في أنماط الانتهاكات المرتكبة بحق النساء. وقد تجسدت هذه الانتهاكات في موجات غير مسبوقة من التمييز والعنف، شملت الإقصاء من مواقع صنع القرار، وهو ما عكسته تصريحات متكررة لمسؤولين في الحكومة الانتقالية ذات نزعة إقصائية واضحة تجاه النساء. هذا الواقع فاقم من هشاشة مشاركة النساء وحمايتهن، وانعكس في استهداف مباشر بالخطف والاعتداءات الجسدية والجنسية والقتل، وصولاً إلى ارتكاب مجازر بحق عوائل مدنية، خاصة في مناطق الساحل والسويداء، وسط بيئة أمنية هشة ومتدهورة وعجز الحكومة الانتقالية عن ضبط المجموعات المسلحة المتورطة في العديد من الحوادث.

وقد أدى ذلك إلى دوامة عنف واسعة تخللتها اشتباكات وقصف ونزوح، مع نقص كبير في المساعدات الإنسانية، حيث كان المدنيون، وفي مقدمتهم النساء والأطفال، الأكثر تضرراً. وما يزال مصير العديد من المخطوفات مجهولاً في ظل غياب منظومات حماية ومساءلة فعالة، وتعاظم الترهيب الاجتماعي والسياسي وانتشار خطاب الكراهية والتمييز الديني والقومي. وقد انعكس ذلك في موجات احتجاجات واسعة، كما شوهد مؤخراً في مدينة حمص ومناطق الساحل السوري، حيث اندلعت أعمال عنف على خلفية جريمة قتل طالت امرأة وزوجها من عشيرة بني خالد، أعقبها هجمات انتقامية نفذها مسلحون من أبناء العشيرة ضد أحياء يسكنها مدنيون من الطائفة العلوية، قبل أن تتدخل القوات الحكومية لفرض حظر تجوال شامل وضبط الأمن. هذه الأحداث تؤكد هشاشة منظومات الحماية، وتكشف عن استمرار استهداف النساء في سياق نزاعات ذات طابع طائفي، مع غلبة المطالب الشعبية بالكشف عن مصير المختطفات اللواتي بقي مصير العديد منهن مجهولاً.

إن هذا الواقع جعل النساء يعشن في دوامة صدمة حدّت من قدرتهن على التعافي والمشاركة العامة، خاصة مع القيود المفروضة على الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي تعرضن لضغوط مضاعفة تمثلت بالتهديد المباشر والوصم الاجتماعي، ما كبّل المجتمع بقيود أعاقت قدرته على الدفاع أو التغيير. وقد تحولت القرى والبلدات في الساحل والسويداء إلى مسارح قصف ومجازر، وتوسع النزوح إلى المدارس ودور العبادة ومراكز الإيواء، حيث تحملت النساء أعباء إضافية في بيئات إيواء هشة تعاظمت فيها مخاطر الاستغلال والعنف الجنسي.

ثالثاً :

واقع المرأة في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا :

منذ بداية الأزمة السورية، شكّل الحراك النسوي في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ركيزة أساسية في مسار التغيير المجتمعي، حيث انخرطت النساء في مختلف مجالات الحياة المدنية والإدارية والعسكرية، وتم التركيز على تمكينهن وتنظيمهن ضمن مؤسسات مدنية، إلى جانب دعم عشرات منظمات المجتمع المدني النسوية المدافعة عن قضايا المرأة. ورغم الحصار والأزمة الاقتصادية والحملات العسكرية المستمرة، بقيت مشاركة النساء في التنمية والتأهيل قائمة، لتتحول قضية المرأة إلى ثقافة مجتمعية واسعة تجسدت في إقرار قانون الأسرة رقم 11 الصادر بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والمتضمن 41 مادة، والذي وفّر منظومة قانونية متكاملة لحماية المرأة من العنف والتمييز، وجرّم الاعتداءات الجسدية والنفسية، وأكد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل.

وفي هذا السياق، تم إنشاء دور المرأة المختصة بمتابعة قضايا العنف ضد النساء وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي للضحايا، لتشكل آلية عملية للحماية، وتحولت إلى قوة سياسية ومجتمعية في مواجهة القيود التقليدية والتمييز القانوني. ومع ذلك، ما تزال التحديات قائمة أمام التطبيق الفعلي، حيث تتعرض النساء لأشكال متعددة من العنف تصل في بعض الحالات إلى فقدان الحياة.

وفيما يلي نذكر بعض الانتهاكات الحاصلة نتيجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري :

1- حوادث جنائية وعنف أسري :

- بتاريخ 27 أيار/مايو 2025، فقدت سيدة من القامشلي حياتها وهي أم لسبعة أطفال، ولم تُعرف الجهة المسؤولة عن الجريمة.

- بتاريخ 31 آب/أغسطس 2025، قتلت سيدة في قرية خربة عمو على يد شقيقها نتيجة خلاف عائلي.

- بتاريخ 9 آب/أغسطس 2025، عُثر على جثة طفلة من بلدة محكان بعد ساعات من اختطافها، وكانت محترقة ومشوهة.

- سجلت عدة حالات وفاة نساء نتيجة طلق طائش بسبب الاستخدام غير المسؤول للسلاح في المناسبات وهي :

- بتاريخ 2025/2/14 أصيبت طفلة بطلق طائش في مدرسة الموحدة الخاصة بالحسكة حيث خضعت لعمل جراحي ناجح في أحد مشافي المدينة

- بتاريخ 2025/3/20 أصيبت سيدة من منطقة الصالحية البالغة من العمر 41 سنة بطلقة نارية في الرأس نتيجة الاحتفالات .

- بتاريخ 2025/6/4 فقدت شابة حياتها نتيجة طلقة نارية من سلاح في المنزل عن طريق الخطأ

- بتاريخ 2025/9/27 أصيبت طفلة من قرية مزرعة شرموخ جدعان التابعة لريف مدينة القامشلي بطلقة نارية في القدم .

- الضغوطات المضاعفة وآثارها واسعة النطاق المرتبطة بالتهديدات الأمنية والوصم الاجتماعي والضغوطات المادية تركت آثار عميقة على الصحة النفسية والاجتماعية للمرأة وأضعفت من إرادتها واتزانها النفس دفعت بالعديد من النساء بينهن أطفال إلى محاولة الانتحار انتهت العديد منها بفقدان الحياة نذكر منها بعض الحالات الموثقة :

2- الانتحار ومحاولات الانتحار :

- بتاريخ 23 آذار/مارس 2025، أنهت شابة (24 عامًا) حياتها في مدينة كوباني.

- بتاريخ 12 آذار/مارس 2025، أقدمت طفلة (14 عامًا) من ناحية شران على الانتحار.

- بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2025، أنهت شابة (15 عامًا) حياتها في ريف كوباني.

- بتاريخ 27 أيار/مايو 2025، أقدمت شابة (18 عامًا) من قرية تعلك التابعة لكوباني على الانتحار.

- بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2025، أنهت سيدة (31 عامًا) حياتها بسلاح ناري، وهي أم لستة أطفال.

- بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 2025، حاولت إحدى الإعلاميات الانتحار بعد تعرضها لضغوط من مسؤول إعلامي في عفرين.

- بالإضافة إلى تسجيل 32 حالة إيذاء جسدي وضرب نتيجة عنف أسري تم التعامل معها وفق آلية الحماية المرأة المتبعة في مناطق الإدارة الذاتية حيث تم حل 13 حالة منها عبر لجان الصلح في دور المرأة وتحويل 12 حالة إلى محكمة الشعب وفق احصائية أصدرتها دور المرأة في مدينة قامشلو شملت الفترة الممتدة من 2025/1/1 لغاية 2025/11/1 .

أما بالنسبة لواقع المرأة في مناطق شمال وشرق سوريا الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية ، منذ عام 2018، ومع احتلال القوات التركية والفصائل التابعة لها لمناطق عفرين، سري كانييه، كري سبي، منبج، الشهباء وتل رفعت، شهدت هذه المناطق موجة واسعة من الانتهاكات الممنهجة بحق السكان الأصليين، خاصة النساء، في ظل غياب أي دور لمؤسسات مدنية أو قانونية لتوثيق هذه الانتهاكات أو توفير آليات للمحاسبة والحماية. وقد شملت الانتهاكات: القتل، التعذيب، الاختطاف، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، إضافة إلى فرض قيود على حرية الحركة والعمل، والحرمان من المشاركة الفعالة في الحياة العامة. كما تعرضت النساء لموجات تهجير قسري متكررة، كان آخرها في مناطق الشهباء وتل رفعت، حيث أُرغمت عشرات الآلاف من العائلات على النزوح للمرة الثانية هربًا من تهديدات بارتكاب مجازر، بالتوازي مع الاستيلاء الواسع على الممتلكات، في سياسة ممنهجة تهدف إلى تغيير البنية السكانية والثقافية، وهو ما يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

ولم تقتصر هذه الانتهاكات على المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل المسلحة، بل امتدت بشكل مستمر إلى مناطق الإدارة الذاتية، عبر استهداف مباشر بالقصف المدفعي والجوي والطائرات المسيّرة، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين بينهم نساء. ومن أبرز الحوادث الموثقة:

- بتاريخ 28/1/2025 حتى تاريخ 15/2/2025قامت الدولة التركية باستهداف بطائرة مسيرة المدنيين السلميين المحتجين على سد تشرين والذي يبعد عن خط الجبهة ما يقارب 15كم بعدة غارات نتج عنها فقدان /18/ مدنيين لحياتهم و/5/ نساء واصيب /135/ مدني أخر من بينهم /22/ امرأة .

- بتاريخ 12/1/2025 قصف طائرة مسيرة تركية لقرية خانا سري مما أدى إلى فقدان امرأتين لحياتها .

- بتاريخ 17/3/2025 قامت الدولة التركية باستهداف بمسيرة مزرعة في قرية قومجي مما أدى لفقدان /10/ أشخاص لحياتهم ومن بينهم /2/ نساء و/5/ اطفال أناث .

- بتاريخ 2025/2/1 قامت طائرة حربية تابعة للدولة التركية باستهداف منزل للمدنيين في قرية أشما في ريف كوباني مما أدى إصابة /10/ أشخاص بينهم /2/ نساء و /5/ أطفال أناث و/2/ أطفال ذكور ورجل واحد .

- بتاريخ 2025/1/11 قامت الدولة التركية بقصف مدفعي على قرية مسرب بناحية صرين جنوب كوباني مما أدى إلى فقدان عائلة كاملة مؤلفة من طفلين ووالديهما .

- بتاريخ 2025/1/26 قامت الدولة التركية بقصف مدفعي على قرية الحماس بريف عين عيسى مما أدى إلى فقدان طفلة بعمر 12 عام واصابة امرأة وطفل بعمر عام واحد.

بتاريخ 2025/1/28 قامت الدولة التركية بقصف مدفعي على منزل في قرية أم حرمل في منطقة زركان مما أدى إلى فقدان / 3 / مدنيين لحياتهم بينهم طفل من عائلة واحدة وإصابة / 4 / نساء بجروح .

بتاريخ 2025/1/2 قامت فصائل الحمزات و العمشات التابعة للدولة التركية بالهجوم على منزل في قرية القشلة مما أدى إلى فقدان ثلاث مدنيين لحياتهم بينهم امرأة وهم من عائلة واحدة وهم الاب والأبن والزوجة

بتاريخ 2025/1/17 قامت الدولة بالهجوم على مناطق في بلدة سلوك بريف تل تمر حيث تم ارتكاب جريمة مروعة من قبل الجيش التركي راح ضحيتها امرأة وابنها .

بتاريخ 2025/9/19 قامت الفصائل التابعة لحكومة دمشق بارتكاب مجزرة في دير حافر راح ضحيتها / 11 / أشخاص مدنيين حيث فقد / 7 / حياتهم واصابة / 4 / أخرين بينهم / 5 / نساء فقدن حياتهن و / 3 / نساء اصابة .

بتاريخ 2025/3/7 فقدت شابة من مدينة القامشلي حياتها وهي تقيم في الحي الغربي وهي طالبة في السنة الأولى نتيجة اشتباكات في منطقة اللاذقية .

كذلك من الانتهاكات الممنهجة التي تعرض لها النساء بشكل مباشر الخطف والاعتقال والابتزاز ونذكر هنا بعض الحالات الموثقة :

بتاريخ 2025/7/28 فقدت فتاة في دمشق بعد خروجها من مدرستها نزيه فاضل القصان بحي جرمانا وتعود أصولها إلى قرية خربة الورد وهي من أصول كردية

بتاريخ 2025/9/20 انقطع الاتصال مع سيدة بالغة من العمر 60 عاما من أهالي مدينة الحسكة وهي تعيش وحيدة حيث أن زوجها وأولادها يعيشون في تركيا ولديها ابنتان تعيشان في مدينة الحسكة ولم يعرف مصيرها حتى الان .

وأقدم عناصر من الجيش الوطني على اختطاف امرأة كردية من مدينة كوباني عندما كانت في طريقها إلى كوباني ولا يزال مصيرها مجهولاً

هذه الانتهاكات الممنهجة تعكس واقعًا شديد الخطورة للنساء في شمال وشرق سوريا، حيث تتقاطع أشكال العنف المسلح مع التمييز الاجتماعي والسياسي، وتضع النساء في دائرة هشاشة مضاعفة على المستويات الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية.

رابعاً :

احصائية بالانتهاكات الحاصلة بحق المرأة في مناطق شمال وشرق سوريا بما فيها المناطق المحتلة الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية في عفرين وتل رفعت والشهباء وسرى كانيى ومنبج خلال عام 2025

كما وثقتها منظمة حقوق الانسان في سوريا ومنظمة حقوق الانسان في الفرات :

نوع الانتهاك	مكان الانتهاك	وسيلة الانتهاك									المجموع
		طائرة مسيرة	طائرة حربية	جنايات	طلق طائش	قصف مدفعي	هجوم مسلح	مخلفات حرب و الغام	انتحار	محاولة انتحار	
قتل 34 بينهم /6/ أطفال	الجزيرة	2		4	1	1	2				10
	الفرات	12 بينهم5 أطفال				1	1		4 بينهم 1طفلة	1	19
	عفرين						5			1	6
إصابة 42 بينهم /5/ أطفال	الجزيرة				3	4					7
	الفرات	22	7 بينهم 5 أطفال			1					30
	عفرين						3	2			5
اعتقال	عفرين	9 حالات									
خطف	الجزيرة	حالة واحدة									
	الفرات	حالة واحدة									

خامساً :

الإطار والتوصيف القانوني :

إن الانتهاكات المرتكبة بحق النساء في سوريا بعد المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الإقصاء من مواقع صنع القرار، الاستهداف بالخطف والقتل والعنف الجنسي، والتهجير القسري، تشكل خرقاً واضحاً لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فهي أفعال محظورة بموجب:

- المادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تحظر الاعتداء على المدنيين، بما في ذلك القتل والتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة.

- المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تُعرّف الجرائم ضد الإنسانية وتشمل الاضطهاد على أساس الجنس، الاختفاء القسري، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

- المادة (8) من نظام روما الأساسي التي تُصنف القتل العمد، التهجير القسري، واستهداف المدنيين ضمن جرائم الحرب.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية النساء من التمييز والعنف وضمان مشاركتهن الكاملة في الحياة العامة.

إن استمرار هذه الانتهاكات في ظل غياب منظومات حماية فعالة وانعدام المساءلة يعزز مناخ الإفلات من العقاب، ويضاعف هشاشة النساء اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً. وبناءً عليه، يوصي التقرير بضرورة تفعيل آليات مساءلة دولية مستقلة، وضمان ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم أمام القضاء الوطني أو الدولي المختص، مع توفير سبل الانتصاف الفعّالة للضحايا، التزاماً بمبدأ عدم الإفلات من العقاب وبالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والانتهاكات المرتكبة التي تتنوع بين القتل والاصابات والخطف والاخفاء القسري والاعتداءات الجنسية والتعذيب وفرق حرقه المنازل والاستيلاء على الممتلكات والتهجير القسري والواقعة ضمن سياق الاحتلال والنزاع المسلح والبيئة الأمنية الشهة تصف كجرائم حرب وقد ترقى إلى جرائم ضد الانسانية وفق القانون الدولي الانساني خصوصاً وأنها تتسم بطابع ممنهج وواسع النطاق .

سادساً :

العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي :

يُعد العنف الرقمي أحد أخطر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ يتجلى في بث خطاب الكراهية والتمييز، واستخدام الفضاء الرقمي لأغراض الابتزاز، التشهير، والتحريض، خاصة في البيئات الهشة أمنياً واجتماعياً وحقوقياً. وقد ساهم التطور السريع للأنظمة الذكية في ظهور أنماط جديدة من الإساءة، مثل الصور والفيديوهات المفبركة أو المعدلة رقمياً، التي تُستخدم كوسيلة لإسكات أصوات النساء، ولا سيما الناشطات في السياسة، المجتمع المدني، والصحافة، في ظل محدودية الدعم والحماية لضحايا هذا الفضاء الرقمي.

في سوريا، استُخدم الفضاء الرقمي بشكل واسع لنشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى تأجيج النزاعات الطائفية والإثنية، وتسبب في وقوع مجازر واشتباكات مسلحة في مناطق مختلفة، منها الساحل والسويداء وريف دمشق (جرمانا)، وحمص وحماة ومناطق شرق الفرات، وكان بين الضحايا عدد كبير من النساء. هذه الممارسات تشكل تهديداً خطيراً للنسيج المجتمعي، وترقى إلى مستوى التحريض على العنف والتمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما تم توثيق حالات متعددة من الإساءة المباشرة للنساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تضمنت تسريب صور شخصية، التحرش عبر الإنترنت، إنتاج صور وفيديوهات جنسية مفبركة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدامها كوسيلة للابتزاز المادي أو الاستغلال الاستخباراتي للحصول على معلومات حساسة عن مناطق عسكرية. وقد وثّقت وسائل الإعلام الرسمية التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا عدداً من هذه الحالات، شملت نساء وفتيات يافعات.

إضافة إلى ذلك، سُجلت تهديدات ممنهجة بحق صحفيات وإعلاميات وناشطات سياسيات، بهدف تقييد حريتهن في نقل الحقيقة والدفاع عن الحقوق والحريات العامة، حيث تم توثيق ما لا يقل عن ست حالات تهديد مباشر، فضلاً عن عشرات حالات التنمر الإلكتروني والابتزاز المالي، وإرغام فتيات على المشاركة في أعمال غير مشروعة مثل الترويج للمخدرات أو نقل المعلومات. وتتم متابعة هذه القضايا في مناطق الإدارة الذاتية عبر قسم الجريمة الإلكترونية الذي يتلقى الشكاوى ويتخذ الإجراءات القانونية اللازمة للردع والمحاسبة، إلى جانب توفير آليات لحماية الضحايا.

الإطار القانوني

تشكل هذه الممارسات انتهاكاً لعدد من الصكوك الدولية، منها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 19 و20) التي تحظر خطاب الكراهية وتكفل الحق في حرية التعبير دون إساءة أو تحريض على العنف.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تلزم الدول بحماية النساء من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الرقمي.

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 7 و8) الذي يُدرج الاضطهاد على أساس الجنس والعنف الجنسي ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

إن استمرار العنف الرقمي دون مساءلة قانونية فعالة يعزز مناخ الإفلات من العقاب، ويضاعف هشاشة النساء اجتماعياً واقتصادياً، ويقوض حقهن في الكرامة والمشاركة العامة. وعليه، يوصي التقرير بضرورة تفعيل آليات وطنية ودولية لمكافحة العنف الرقمي، وضمان حماية الضحايا، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وفقاً للمعايير الدولية.

سابعاً :

التوصيات :

بناءً على التحديات المذكورة أعلاه، والتي تشكل خطراً حقيقياً على أمن وسلامة المرأة وحقوقها بعد سنوات من النزاع داخل الأراضي السورية، وفي ظل البنية الهشة الناتجة عن مخلفات الحرب وغياب الدعم الجدي لتحمل المسؤولية تجاه ضحايا العنف، يقدم التقرير التوصيات التالية:

1- وقف إطلاق النار وحماية المدنيين

- الدعوة إلى وقف شامل لإطلاق النار، وإلزام جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية.

- ضمان حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال مراقبة دولية مستقلة.

- إدماج النساء بشكل فعال في لجان المصالحة الوطنية وصياغة الدستور الجديد.

2- الحل السياسي وفق القرارات الأممية

- الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) بشأن الحل السياسي الشامل للأزمة السورية.

- ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مراحل التفاوض وصياغة القرارات.

3- عودة المهجرين والمخطوفين

- ضمان حق العودة الآمنة والطوعية للمهجرين قسراً، وإنهاء حالة الاحتلال بضمانات دولية تكفل عدم التعرض للتمييز أو الانتقام.

- إلزام جميع الأطراف بالكشف عن أماكن الاحتجاز غير الرسمي، والكشف عن مصير المخطوفين والمفقودين، وإطلاق سراح النساء والأطفال، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2474 (2019) بشأن المفقودين في النزاعات.

- وضع برامج لإعادة إدماج النساء العائدات والناجيات من الخطف، تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

4- حماية المرأة من العنف

- تجريم كافة أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والأسري، عبر تعديل القوانين الوطنية بما ينسجم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

- تعزيز فعالية آليات الحماية الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة، وضمان سرعة البت فيها وفق معايير المحاكمة العادلة.

- دعم المراكز القانونية التي تقدم استشارات وخدمات للناجيات من العنف.

5- المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

- توثيق كافة الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة، وفتح تحقيقات مستقلة وشفافة في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.

- محاسبة مرتكبي الجرائم والمسؤولين عنها أمام القضاء الوطني والدولي المختص، خاصة تلك التي ارتكبت في سياق هجمات ممنهجة وواسعة النطاق.

6- مكافحة العنف الرقمي وخطاب الكراهية

- إدراج نصوص قانونية واضحة تجرّم الاعتداءات الإلكترونية ضد المرأة، بما في ذلك التهديد، الابتزاز، التشهير، وانتهاك الخصوصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- إنشاء آليات مساءلة متخصصة لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، وضمان حماية وسرية بيانات الضحايا أثناء التحقيقات.

- توفير دعم قانوني ونفسي للنساء ضحايا العنف الرقمي.

7- التوعية المجتمعية

- إطلاق حملات إعلامية للتوعية بمخاطر خطاب الكراهية والعنف الرقمي.

- تعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للفضاء الرقمي، والتوعية بالآثار السلبية المدمرة لاستغلال هذا الفضاء.

ثامناً :

الخاتمة :

يؤكد التقرير أن حماية المرأة من العنف، وضمان عودة المهجرين والمخطوفين، والالتزام بتطوير القوانين الوطنية بما يتناسب مع المعايير الدولية، ومكافحة العنف الرقمي وخطاب الكراهية، هي التزامات قانونية ملزمة وأخلاقية في آن واحد. إن تحقيق هذه الالتزامات يشكل الأساس لبناء سلام عادل ومستدام في سوريا، ويجب أن يكون أولوية قصوى في المرحلة المقبلة.

www.facebook.com/kmm2013
kmm.rojava.2013@gmail.com
www.kmmrojava.com
+963997496287

Rêxistina Mafê Mirovan li Sûriyê
منظمة حقوق الإنسان في سوريا
Human Rights Organization in Syria

الأطفال السوريون بين الحرب والحرمان

تقرير حقوقي عن واقع الطفولة في سوريا ويرصد واقع الاطفال

في مناطق شمال و شرق سوريا خلال عام 2025

يصدر هذا التقرير عن منظمة حقوق الإنسان في سوريا بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ليرصد واقع الأطفال السوريين خلال الأزمة الممتدة في البلاد، مع تركيز خاص على أوضاع الطفولة في مناطق شمال وشرق سوريا والانتهاكات المرتكبة بحقهم .

والذي يغطي الفترة **من : 2025/1/1 ولغاية : 2025/11/1**

حيث شهد بداية عام 2025 تصعيداً خطيراً في الهجمات على منطقة الفرات في اقليم شمال وشرق سوريا ، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، بينهم أطفال، في ظل ظروف إنسانية قاسية. كما يوثق التقرير الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في المناطق الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية، بما فيها عفرين، سري كانييه، وكري سبي، حيث تتفاقم مظاهر الحرمان وفقدان الحماية الأساسية.

"إن حماية الأطفال ليست خياراً، بل واجباً إنسانياً وأخلاقياً لا يحتمل التأجيل"

- **عنوان التقرير:** حول واقع الاطفال السوريين خلال عام 2025 والتحديات الإضافية التي يواجها الأطفال في شمال وشرق البلاد والمرتبطة بالوضع السياسي والإنساني المعقد من المنطقة
- **الجهة المعدة للتقرير :**
- منظمة حقوق الإنسان في سوريا
- وهي منظمة مدنية مستقلة تطوعية تعددية تضم نشطاء في مجال حقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 2013
- **الهدف من التقرير :** يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على حجم المعاناة والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال السوريون، وإبراز الحاجة الملحة إلى حماية حقوقهم وضمان مستقبل أكثر أمناً وعدلاً لهم.
- **المنهجية ومصدر المعلومات :**
- هذا التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان في سوريا بتاريخ 2025/11/20 يرصد واقع الأطفال السوريين خلال الأزمة العامة في سوريا خاصة الأطفال في مناطق شمال وشرق سوريا حيث شهد عام 2025 تصعيداً خطيراً في الهجمات على مناطق شمال وشرق سوريا في إقليم الفرات مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين بينهم أطفال والتقرير يرصد الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في مناطق شمال وشرق سوريا بما فيها المناطق المحتلة الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية (عفرين وسرى كانييى وكرى سبي) والتقرير هو نتائج لتوثيقات التي تم التوصل إليها بناءً على التحقيقات التي أجريت للتأكد من الأحداث والانتهاكات الحاصلة بحق الأطفال من تاريخ 2025/1/1 ولغاية 2025/11/1 وقد تم الاعتماد على العشرات من المقبلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وزيارة مواقع الحدث والوثائق والتقارير والصور ومقاطع الفيديو التي تم جمعها وكذلك مصادر من منظمات حقوقية ومؤسسات إدارية ومدنية وعسكرية ووسائل إعلامية رسمية ونشطاء حقوقيين .

الفهرس :

اولاً	**المقدمة**	**16**
ثانياً	**أبرز الانتهاكات الموثقة بحق الأطفال في مناطق شمال وشرق سوريا**	**17**
ثالثاً	**احصائية الانتهاكات الموثقة المرتكبة بحق الأطفال**	**21**
رابعاً	**التوصيات**	**22**

اولاً : المقدمة

وفقاً لتقرير أصدرته اليونسيف في آذار 2025 يقدر أكثر من 75% من أطفال سوريا والبالغ عددهم 10.5 مليون طفل قد ولدوا خلال أزمة الحرب المستمرة منذ 14 عاماً في سوريا فعاشوا طفولتهم بأكملها في ظل التهجير والعنف والدمار وعدم الاستقرار هذه الأزمة المستمرة حتى بعد سقوط نظام الحكم السابق ، حيث استمرار دائرة العنف في البلاد والتي يغلب عليها الطابع الطائفي والديني والقومي والتي قد تسبب بموجات جديدة من الانتهاكات بحق المدنيين من قتل وإصابة سواء بالاستهداف المباشر أو أثناء الاشتباكات الحاصلة والاعدامات الميدانية وعمليات التصفية الانتقامية أثناء الهجمات الواقعة على مختلف المناطق السورية والاعتقال والاخفاء القسري مما تسببت بموجات نزوح جديدة لآلاف الأسر وتعرضت أيضاً البنى التحتية لمزيد من التدمير مما أدى إلى انعدام الخدمات الأساسية وجعل الوضع الانساني بصورة عامة مروعاً خاصة بالنسبة للأطفال حيث معظم الأسر خاصة المهجرة تعيش تحت خط الفقر الأمر الذي يضطر الأسر إلى اللجوء لتدابير عيش تشكل عبئاً على الأطفال كعمالة الأطفال وتزويج القاصرات وتدفع الأطفال إلى طرق كسب غير مشروعة تجعلهم عرضة للاستغلال والاتجار والاستخدام في أغراض عسكرية أو التجسس أو الترويج للمخدرات وغيرها من الأعمال غير المشروعة التي تشكل خطراً على الطفل وأمنه واستقراره ، وقد شهدنا تلك الهجمات في مناطق الساحل السوري والسويداء وفي مناطق شمال وشرق سوريا وما كان لها آثار مدمرة على المجتمع وحيث كان الأطفال المتضرر الأكبر من تلك الهجمات فمعظم المجازر التي حصلت أثناء الهجمات كان ضحيتها أطفال كما أفادت العديد من التقارير الحقوقية بينهم أطفال رضع حيث سجل في الهجمات الأخيرة على السويداء في شهري تموز وآب 2025 فقدان ما لا يقل عن 22 طفل لحياته وإصابة 21 آخرين نتيجة أعمال العنف واستهداف مراكز صحية ونذكر أيضاً مجزرة قرية قومجي قرب مدينة كوباني والتي تم استهدافها بمسيرة تركية أدت إلى فقدان أفراد أسرة كاملة لحياتهم وهم 11 فرد بينهم 7 أطفال وغيرها من المجازر المروعة التي وقعت على كامل الجغرافية السورية .

ناهيك عن البيئة الهشة التي تعيش فيها الأطفال من الناحية الأمنية والتي تقيد حرية حركتهم ونذكر هنا خطر الألغام ومخلفات الحرب التي لم تنفجر حيث يقدر وجود قرابة 300.000 من البقايا القابلة للانفجار في جميع أنحاء البلاد وفقاً لتقرير اليونسيف لعام 2025 والتي تهدد ملايين الأطفال . الأمن الغذائي للأطفال في خطر حيث عشرات الآلاف من الأطفال يعانون من سوء التغذية خاصة النازحين والمهجرين في المخيمات ناهيك عن مشكلة شح المياه في كافة أنحاء البلاد نتيجة عدم القدرة على تشغيل محطات المياه المتوفرة إما بسبب الأعطال أو بسبب عدم توفر الكهرباء اللازمة للتشغيل بالإضافة إلى النقص الكبير في مستوى المياه الجوفية نتيجة حالة الجفاف التي ضربت جميع أنحاء البلاد وقضية قطع المياه من الأنهار الواردة من تركيا وحجبها عن البلاد ومما زاد الأمر سواءً مشكلة الصرف الصحي حيث 70% من مياه الصرف الصحي ترمى في الانهار دون معالجة مما يشكل خطر كبير على صحة الأطفال كما يحصل في مياه نهر الفرات الذي قطعته تركيا عن الأراضي السورية بنسبة كبيرة وجعلته مكباً لنفاياتها من الصرف الصحي والذين يهدد صحة الملايين من السوريين ويعرضهم للخطر وهذا الأمر تستخدمه تركيا كسلاح ضد المدنيين لتمرير أجندات سياسية خاصة لمصالحها نذكر أيضاً من الحقائق المؤلمة التي يعاني منها الأطفال السوريون قضايا الخطف والابتزاز خاصة الابتزاز الالكتروني الذي بات مشكلة تأرق آمن الأطفال وتجعلهم هدفاً مستمراً

للكسب الغير مشروع مقابل آلاف الدولارات أو الاستغلال في الأعمال الاستخباراتية بالإضافة إلى مشاكل الاعتقال و الاختفاء القسري ومشكلة المفقودين التي لم يتم الوصول إلى نتائج مرضية منها حتى اللحظة .
بالإضافة إلى التحديات المستمرة في قضية التهجير القسري ونتائجها السلبية المتمثلة بفقدان الأمان والاستقرار والترحيل للعيش في مجتمعات مضيفة غير أمنة وغير قادرة على استيعاب احتياجاتهم خاصة قضية الحرمان من التعليم داخل المخيمات حيث يفتقر الأطفال إلى مستوى مناسب للمعيشة والرعاية الصحية وسط غياب آليات المساءلة الفعالة والعدالة الانتقالية وغياب ضمانات العودة الآمنة دون التعرض للانتهاكات وهو ما يهدد السلم الأهلي خاصة مع خطاب الكراهية المتصاعد بصبغة طائفية وقومية ودينية ولتمييزية بحق المرأة الأمر الذي يهدد حريتها وأمنها وقدرتها على المشاركة الفعالة في المجتمع و يشكل عائقاً أمام عودة الأهالي وضمان أمنهم .
كل ما ذكر سابقاً من تحديات أوصلنا إلى القضية الأكثر تعقيداً من قضايا الأطفال وهي الأثر النفسي الذي تركته الحرب على اتزانهم النفسي مما جعلهم يعانون من اضطرابات نفسية لأسباب متعددة منها فقدان الأهل والتعرض للعنف وانعدام الأمان والتهديدات المستمرة بالأعمال العسكرية نتيجة حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وسط غياب الآليات الفعالة لأي حل سلمي يدفع البلاد لمرحلة انتقالية سياسي حقيقية رغم الجهود المبذولة ، الأمر الذي انعكس سلباً على الأطفال وأمنهم ومستقبلهم واتزانهم النفسي حيث باتوا ميالين إلى العنف كوسيلة للحماية والدفاع عن النفس وبات الاكتئاب المشهد المألوف بين الأطفال والذي يودي بالعديد منهم إلى الانتحار لافتقارهم إلى الاتساق والتوازن النفسي خاصة مع مستقبل مجهول ولا بوادر للحل والتعافي فيه وهو ما يخل بتوازن وتطور المجتمع الذي يتجه نحو العنف التطرف بدلاً من السلم والأمان والتوجه نحو العسكرة والتفكير بالانتقام بدل من العدالة والبناء والذي بات العنف والمشهد المرافق لمستقبل الأطفال السوريين فيه المزروع في عقولهم أثناء رحلتهم للبحث عن البقاء و وسيلتهم للدفاع والحماية .

ثانياً :

- **أبرز الانتهاكات الموثقة بحق الأطفال في مناطق شمال وشرق سوريا أثناء سير الأعمال العدائية وخارجها :**

الأطفال ضحايا الهجمات

شهد العام 2025 تصعيداً خطيراً في الهجمات على مناطق شمال وشرق سوريا خاصة اقليم الفرات مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين بينهم أطفال وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني :
في منطقة الفرات وقعت عدة مجازر نتيجة الهجمات بالطائرات المسيرة والحربية ومختلف صنوف الأسلحة البرية الثقيلة حيث سقط خلالها ضحايا مدنيين بينهم أطفال .

1- أبرز الانتهاكات الواقعة باستهداف الطائرات المسيرة والحربية للمدنيين نذكر منها :

مجزرة صرين : بتاريخ 2025/1/28 طائرة مسيرة تركية استهدفت تجمع للمدنيين في بلدة صرين بريف مدينة كوباني مما أدى إلى فقدان /8/ مدنيين لحياتهم بينهم /4/ أطفال وإصابة عدد من المواطنين تم توثيق أسماء /11/ شخصاً من بينهم /5/ أطفال.

- مجزرة قرية قومجي بريف مدينة كوباني حيث بتاريخ 2025/3/17 استهدفت مسيرة تركية مزرعة في قرية قومجي تعمل فيها عائلة مؤلفة من 11 فرداً نتيجة الاستهداف فقد جميع أفراد العائلة حياتهم بينهم 7 أطفال ولم ينجو سوى طفلة أصيبت بجروح خطيرة وهي بعمر ال9 سنوات بالإضافة إلى الحاق أضرار مادية كبيرة ودمار هائل للمكان .

- بتاريخ 2025/1/26 أصيب طفل يبلغ من العمر سنة واحدة نتيجة قصف مسيرة تركية على قرية الحماس بريف عين عيسى
- بتاريخ 2025/2/8 أصيب ثمانية مدنيين بينهم أربعة أطفال نتيجة قصف طائرة مسيرة تركية على ريف كوباني في قرية أشمة عوينه .
- بتاريخ 2025/3/10 قصفت مسيرة تركية قرية كراف في بلدة صرين القصف استهدف رعاة الغنم قرب القرية مما أدى إلى فقدان طفل لحياته وإصابة طفلان آخران من نفس العائلة .
- بتاريخ 2025/2/1 استهدفت طائرة حربية تركية منزل في قرية آشمة التابعة لمدينة كوباني مما أسفر عن إصابة /10/ مدنيين بينهم /7/ أطفال وامرأتين .
- بتاريخ 2025/2/9 قصفت طائرة حربية تركية قرية صكير بعين عيسى منزل مدني مما أدى إلى فقدان طفل حياته نتيجة الاستهداف .

2- الانتهاكات الواقعة نتيجة القصف المدفعي

- قام الجيش التركي والفصائل المسلحة التابعة له بقصف مدفعي في منطقة الفرات مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين وأبرز الحالات المسجلة :
- بتاريخ 2025/1/11 قصف مدفعي على قرية مسرب بناحية صرن جنوب مدينة كوباني مما أدى إلى فقدان /4/ أشخاص لحياتهم من عائلة واحدة بينهم طفلان .
- وبتاريخ 2025/1/17 استهدفت المدفعية في منطقة عين عيسى مما أدى إلى إصابة /3/ أطفال من عائلة واحدة .
- بتاريخ 2025/1/28 قصف مدفعي على قرية أم حرمل أدى إلى فقدان /3/ مدنيين لحياتهم بينهم طفل واحد وإصابة /4/ نساء بجروح .

3- أبرز الانتهاكات في هجمات مسلحة على منازل المدنيين :

- بتاريخ 6/29/ 2025 أصيب طفل بعمر سبع سنوات نتيجة هجوم عناصر مسلحة تابعة للأمن العام على منزل في مدينة منبج .
- بتاريخ 2025/9/19 نتيجة هجوم مسلح على بلدة دير حافر لفصائل مسلحة تابعة للحكومة الانتقالية فقد /7/ أشخاص لحياتهم بينهم طفلان شقيقان بعمر سنة وأربع سنوات و /5/ نساء وإصابة /4/ أشخاص من بينهم 3 نساء .
- بتاريخ 2025/9/24 فقد /4/ أطفال لحياتهم في قرية الزبيدة بدير حافر نتيجة هجوم لجماعات مسلحة تابعة للحكومة الانتقالية .
- **توصيف قانوني :**

هذه الهجمات تعد انتهاكاً واضحاً للمادة 38 من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتخالف قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر استهداف المدنيين لا سيما الأطفال .

4- الخطف والاعتقال انتهاكات تشكل تحديات مستمرة نذكر منها حالات الاعتقال والخطف والتي تتم بعيداً عن أي رقابة قانوني

أو محاسبة من الجهات المسؤولة نذكر عدة حالات موثقة :

- بتاريخ 2025/6/9 تم اعتقال طفل مع شقيقه على أحد حواجز الحكومة الانتقالية وهما من أهالي حي الشيخ مقصود بعد زيارة لأحد أقاربه في دير حافر .

- أقدم عناصر من حرس الحدود بناحية بلبل على اعتقال طفل من أهالي قرية خليلك ناحية بلبل البالغ من العمر 15 عاماً وظل مصيره مجهولاً دون معرفة التهمة .

5- ضحايا مخلفات الحرب والألغام من التحديات المستمرة أيضاً سقوط العديد من الضحايا في أماكن متفرقة بسبب مخلفات الحرب والألغام وقد تم توثيق عدة حالات نذكر منها :

- بتاريخ 2025/5/16 فقد طفل حياته واصيب أخر جراء انفجار جسم من مخلفات الدولة التركية في قرية أم الكيف بريف تل تمر
- بتاريخ 2025/5/26 انفجرت قنبلة يدوية بمجموعة من الأطفال يعبثون بها في حي غويران جنوب مدينة الحسكة مما أدى إلى فقدان /4/ أشخاص لحياتهم بينهم /3/ أطفال .
- بتاريخ 2025/9/24 فقد طفل حياته في محيط قرية الثلجة جنوبي مدينة الحسكة نتيجة انفجار لغم أرضي أثناء رعي الأغنام .

6- حوادث جنائية كذلك من التحديات المستمرة وقوع حوادث جنائية وهي جرائم متنوعة تقع لأسباب متعددة نتيجة حالة الاضطراب وعدم الاستقرار نذكر منها حوادث الإصابة بطلق طائش : في حوادث متفرقة تم تسجيل /4/ إصابات للأطفال بطلق طائش وفقدان طفل لحياته :

- بتاريخ 2025/1/1 أصيب طفل بعمر ثماني سنوات من مدينة الحسكة حي الفيلات في غويران نتيجة رصاصة طائشة
- بتاريخ 2025/1/20 فقد طفل حياته كان يبلغ من العمر ثلاث سنوات بطلق طائش في رأسه في مدينة الحسكة
- بتاريخ 2025/2/14 أصيبت طفلة بطلق طائش أثناء وجودها في مدرسة الموحدة الخاصة في مدينة الحسكة
- بتاريخ 2025/8/22 أصيب طفل من قرية باسوطة بريف عفرين برصاصة طائشة في الفخذ نتيجة تدريبات عسكرية للفصائل
- بتاريخ 2025/9/2 أصيب طفل من مدينة الحسكة نتيجة رصاصة طائشة في الرأس
- بتاريخ 2025/9/27 أصيبت طفلة من قرية شرموخ جدعان ريف مدينة القامشلي نتيجة رصاصة طائشة في القدم .
- **كذلك تم تسجيل /3/ حوادث قتل جنائي في أماكن متفرقة حيث :**

بتاريخ 2025/3/24 عثر على طفل يبلغ من العمر سبع سنوات وقد فقد حياته بطريقة وحشية في قرية تل عودة

بتاريخ 2025/8/16 فقد طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات حياته نتيجة طعن بالسكين في حي النشوة بمدينة الحسكة .

بتاريخ 2025/8/9 عثر على جثة طفلة من بلدة محكان التابعة لمدينة دير الزور بعد ساعات من اختطافها وقد كانت الجثة محروقة ومشوهة .

7- من التحديات اليومية نذكر عدة حالات انتحار والتي جاءت نتيجة اضطرابات نفسية حادة لدى الأطفال لأسباب متعددة نتيجة فقدان الأهل أو التعرض للعنف أو انعدام الأمان والاستقرار أو التهجير القسري المتكرر أو الضغوطات الاجتماعية والمادية والتعرض للعنف والتمييز القائم على نوع الاجتماعي نذكر عدة حالات موثقة :

- بتاريخ 2025/3/16 أقدم الطفل في مدينة كوباني كان يبلغ من العمر 15 سنة على إنهاء حياته

- بتاريخ 2025/4/4 قامت طفلة في منطقة مرسين بتركيا وهي من ريف كوباني كانت تبلغ من العمر 15 سنة بإنهاء حياتها لأسباب مجهولة .
- بتاريخ 2025/5/15 أقدم طفل في منطقة أبو حجر شمال مدينة الحسكة يبلغ من العمر 15 عاماً على إنهاء حياته شنقاً .

بتاريخ 2025/9/20 قام طفل في قرية المحمودلي غرب مدينة الرقة بإنهاء حياته شنقاً بظروف غامضة .

8- تحديات العيش داخل المخيمات :

- وأيضاً من التحديات المستمرة التي تشكل حاجز كبير لتوفير الحماية للأطفال العيش في المخيمات حيث آلاف الأطفال يعيشون في مخيمات مكتظة تعاني من شح في الخدمات الأساسية ويعانون من صعوبات في التعليم والرعاية الصحية المنتظمة وسط تحديات أمنية تهدد أمنهم واستقرارهم وذلك نتيجة حالة عدم الاستقرار الأمني والتهديدات العسكرية المستمرة التي تمنع توفر حالة من الأمن والاستقرار تولد خوفاً مستمراً واضطرابات نفسية رغم الجهود المبذولة من قوى الأمن الداخلي لتأمين نوع من الاستقرار والممرات الآمنة خاصة أثناء الحملات العسكرية، نذكر هنا حالتي مخيمي الهول وروج حيث هناك تحديات أمنية إضافية كون المخيمين يتضمنان عوائل عناصر تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) حيث يعاني الأطفال من ضغوطات وصعوبات في عملية إعادة التأهيل والدمج في المجتمع خاصة مع وجودهم ضمن عوائل تتبنى فكر جهادي متطرف تضغط عليهم لمنع تغيير الايديولوجية التي تربوا عليها ويصرون على التأكيد بعدم التراجع عن الأفكار المتطرفة حتى باستخدام العنف الواصل لحد القتل والإيذاء ناهيك عن تعرض هؤلاء للاستغلال الفكري والجسدي وحتى الجنسي للمحافظة على زيادة النسل بالإضافة إلى تحديات مرتبطة بالحرمان من الهوية القانونية فمعظم هؤلاء الأطفال يفتقرون إلى أوراق ثبوتية مما يعيق حصولهم على حقوقهم القانونية خاصة الأجانب ويعرقل اجراءات عودتهم لدولهم الأصلية ويعرضهم لخطر التهميش المستمر وحجز الحرية ويقدر عدد مجمل الأطفال في المخيمين بحوالي 22.0000 ألف طفل داخل المخيمات المذكورة .

أما الأطفال المهجرون قسراً من مناطقهم في عفرين وسري كانيى وكري سبي التي يسيطر عليها جماعات مسلحة مرتبطة بالدولة التركية أثناء العمليات العسكرية التي اجتاحت مناطقهم منذ عام 2018 فهم يعانون من ضغوطات حياة صعبة خاصة من الناحية المعيشية والصحية وصعوبة توفير فرص تعليم مناسبة .

بالإضافة إلى صعوبات وتحديات تواجه العودة الآمنة الجماعية والتي يجب أن تتم بإشراف الأمم المتحدة وبضمانات دولية لمنع تكرار تعرضهم للانتهاكات خاصة أن العائدين لم يسلموا حتى اللحظة من ارتكاب جرائم بحقهم لمنعهم من العودة ناهيك عن مسائل الاستيلاء على ممتلكاتهم رغم ابداء الجهود لتوفير الحماية من قبل الحكومة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق ولكن حتى الآن هي حماية غير فعالة حيث عشرات حالات القتل والاستيلاء والخطف وقعت دون محاسبة وبإجراءات تعقيديه خاصة في مجال إعادة الممتلكات مما يجعل العودة غير آمنة ومحفوفة بالمخاطر

ثالثاً :

احصائية بعدد من الانتهاكات الموثقة المرتكبة بحق الأطفال في مناطق شمال وشرق سوريا بما فيها المناطق المحتلة الخارجة عن سيطرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا

(عفرين – سرى كانيى – كرى سبي) :

نوع الانتهاك	مكان الانتهاك	وسيلة الانتهاك								المجموع
		طائرة مسيرة	طائرة حربية	جنايات	طلق طائش	قصف مدفعي	هجوم مسلح	مخلفات حرب و الغام	انتحار	
قتل 36 طفل	الجزيرة			2	2	1		5	1	10
	الفرات	12	1			3			2	18
	الرقة								1	1
	دير الزور			1						1
	عفرين						6			6
إصابة 33 طفل	الجزيرة				5			2		7
	الفرات	15	7			3				25
	عفرين						1			1
اعتقال طفلان	عفرين	1								1
	حلب	1								1

رابعاً : التوصيات :

كل ما ذكر سابقاً هو جزء مما يعاني منه الأطفال السوريون وعاشوه على مدار أربعة عشر عاماً من الدمار والتهجير والحرمان في حرب لم يكن لهم أي ذنب فيها سوى تحمل نتائجها ، لذلك ومن باب الحفاظ على الأطفال وحقوقهم فإننا نطالب في هذه التقرير الحماية للأطفال السوريين بشكل عام ونخص بالذكر الأطفال في شمال وشرق سوريا كونهم يعيشون تحديات استثنائية تحتاج لتسليط الضوء والاستجابة السريعة الفعالة في العديد من القضايا المطروحة .

توصيات قانونية لحماية الأطفال

وقف جميع أشكال الانتهاكات بحق الاطفال السوريين فوراً ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق هؤلاء الأطفال في الإطار التشريعي نطالب بتوحيد وتفعيل التشريعات الوطنية بما يضمن حماية الأطفال في جميع المناطق السورية مع مواءمتها مع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكولات الاختيارية وسن قوانين واضحة تجرم كافة أشكال العنف ضد الأطفال بما في ذلك التجنيد والزواج المبكر والاستغلال الاقتصادي والإهمال وتعزيز التشريعات الخاصة بحماية الأطفال من الاتجار بالبشر وإنشاء هيئات وطنية مستقلة لمراقبة تنفيذ التشريعات والمساءلة

تفعيل قانون حماية الطفل رقم 54 لعام 2022 والذي يعتبر قانون محلي صادر عن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وضمان تطبيق مواده بشكل فعال خاصة فيما يتعلق بحماية الطفل والاستغلال والإشراك في النزاعات المسلحة وتجريم هذه الحالات وتفعيل العقوبات المناسبة بحق المنتهكين

دعم مجلس حماية الطفل المنشأ بموجب قانون الطفل الصادر لعام 2022 وزيادة تفعيله في كافة المناطق واشرافه على تطبيق القانون وضمان المساءلة وتقديم تقارير دورية إلى آليات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية الطفل و العمل المنجز في هذا المجال .

اعتماد برامج قانونية ومجتمعية توعوية تشرح آثار النزاعات وخطورتها خاصة القانونية والإنسانية على الأطفال

ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لكافة الأطفال المتضررين وأسرهم أثناء النزاعات خاصة المهجرين قسراً

ضمان العودة الآمنة لكافة المهجرين إلى مناطقهم وبضمانات دولية وتحت اشراف الأمم المتحدة

ضمان التعليم المجاني ولالتزامي لجميع الأطفال السوريين بما فيهم النازحون واللاجئون وحل جميع الاشكاليات بهذا الموضوع عبر الحوار الجاد و الفعال دون تسييس وإعادة تأهيل المدارس المتضررة من الحرب وتوفير بيئة تعليمية آمنة

ضمان حق التعليم باللغة الأم لكافة السوريين مما يحفظ حقهم في الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية

ضمان وصول الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم دون أي من أشكال التمييز ودعم التشريعات الموجودة في هذا المجال بشكل أكبر لضمان المساواة العادلة .

- توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وذلك عبر ادماج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي ضمن السياسات العامة لحماية الطفل مع تدريب الكوادر التربوية والصحية على إدارة الحالة والتعامل مع الأطفال المتأثرين بالصدمات
- التعاون الدولي مع المنظمات المختصة بحماية الطفل لتوفير الموارد والدعم النفسي لحماية الأطفال وتعزيز دور المنظمات المحلية والدولية في حماية الأطفال ومراقبة تطوير شراكات إقليمية لضمان حماية الأطفال اللاجئين والنازحين عبر الحدود ودعم السياسات الرامية إلى تطوير السياسات والاطر القانونية الخاصة بحماية الطفل التي تتبعها بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

وفي نهاية هذا التقرير نأكد نحن في منظمة حقوق الأنسان في سوريا التزامنا بحماية الأطفال وضمان حقوقهم ومساندة قضاياهم ومحاسبة من ينتهك براءتهم لإيماننا بأن حماية الأطفال ليست خياراً بل واجب قانوني وأخلاقي لضمان حق الأمان والتعليم والكرامة لكل طفل عبر سياسات أكثر عدالة .

منظمة حقوق الإنسان في سوريا